

في حديث شامل في العيد الثامن والسبعين للأمن العام اللواء البيسري: الأمن خط أحمر والتعامل مع العدو خط أحمر مطلق

- لا حل إلا بالانتظام بدءاً بانتخاب رئيس للجمهورية
- السلاح الفلسطيني لحماية اللاجئين لا لهدر دمائهم والقتال
- التعاون في مكافحة الجريمة العابرة للحدود يتم مع الأجهزة العربية والدولية
- عنوان المرحلة المواجهة وعدم الإستسلام

يعتبر عيد الامن المحطة الاساسية في المناسبات التي تحييها المؤسسة، ويتحول الى مساحة مراجعة لمسيرة عام مضي للانطلاق الى ما يجب ان ينجز في العام الجديد، خصوصا واننا نعيش في ظل ظروف استثنائية لم يشهد لها لبنان مثيلا، وينصب الاهتمام على توفير السبل الكفيلة باستمرار الامن العام في اداء مهماته والقيام بالادوار المنوطة به



اللواء الياس البيسري متحدًا الى "الامن العام".

■ هل تقدمت هيئة العمل الفلسطيني المشترك اليكم بطلبات محددة، وهل قدمت ضمانات بعدم تكرار ما حصل؟
□ في الحقيقة لم يطلبوا شيئا على الاطلاق، ولا احد يستطيع تقديم ضمانات. هم سيبدلون جهدا جديا لعدم تجدد الاقتتال داخل المخيمات ولخلق مرجعية واحدة. اجتمعنا مع الهيئة كونها مرجعية في مخيم عين الحلوة، كما اننا سنتواصل رسميا مع سفارة دولة فلسطين، وما اللقاء مع الهيئة التي تضم حركة فتح في عدادها الا لنكون قريبين اكثر من الحدث.

■ تحرككم السريع لمعالجة الوضع المتدهور في مخيم عين الحلوة، هل هو نتيجة معطيات عن نبات لتوسيع المواجهات الى خارجه ونقل لبنان الى مسار امني خطير؟ بماذا تطمئن اللبنانيين لاسيما ابناء الجنوب، وتاليا الرعايا العرب والاجانب؟
□ الامن في لبنان خط احمر، وحماية الناس مسؤولية القوى الامنية والعسكرية كافة

نأمل في ان يكون ما حصل في مخيم عين الحلوة عبرة لعدم تكرار الاشتباكات

ولكي نكون على مسافة مع الجميع، ارتأينا ان نتواصل مع هيئة العمل الفلسطيني المشترك التي تضم معظم الفصائل والقوى في المخيم، وهي هيئة شاملة تعمل على تسوية وتهدئة اي حادث في المخيم. حفزنا الهيئة في الاجتماع على تثبيت وقف اطلاق النار وعودة النازحين، واجراء تحقيق واقعي وجدي يستند الى ادلة واثباتات، لان التوقيفات تتم بناء على المعطيات الجدية والرسمية. وكان توافق على مجموعة من النقاط التي صدرت في بيان رسمي عن المديرية، وبالفعل حصل وقف اطلاق النار وان لم يتم تثبيته نهائيا بعد، وحصلت عودة للنازحين من المخيم. وكان لنا موقف واضح، وهو ان السلاح الفلسطيني الذي سمح به في اتفاق القاهرة عام 1969 في مواجهة العدو الاسرائيلي، فان هذا السلاح اليوم له ضوابط وهو حماية اللاجئين الفلسطينيين وانما ليس لهدر الدم الفلسطيني. وقلنا لهم ان هذا السلاح ليس للاقتتال الداخلي، ويكفي الشعب الفلسطيني ما يتعرض له من

ولكي نكون على مسافة مع الجميع، ارتأينا ان نتواصل مع هيئة العمل الفلسطيني المشترك التي تضم معظم الفصائل والقوى في المخيم، وهي هيئة شاملة تعمل على تسوية وتهدئة اي حادث في المخيم. حفزنا الهيئة في الاجتماع على تثبيت وقف اطلاق النار وعودة النازحين، واجراء تحقيق واقعي وجدي يستند الى ادلة واثباتات، لان التوقيفات تتم بناء على المعطيات الجدية والرسمية. وكان توافق على مجموعة من النقاط التي صدرت في بيان رسمي عن المديرية، وبالفعل حصل وقف اطلاق النار وان لم يتم تثبيته نهائيا بعد، وحصلت عودة للنازحين من المخيم. وكان لنا موقف واضح، وهو ان السلاح الفلسطيني الذي سمح به في اتفاق القاهرة عام 1969 في مواجهة العدو الاسرائيلي، فان هذا السلاح اليوم له ضوابط وهو حماية اللاجئين الفلسطينيين وانما ليس لهدر الدم الفلسطيني. وقلنا لهم ان هذا السلاح ليس للاقتتال الداخلي، ويكفي الشعب الفلسطيني ما يتعرض له من

وقف المعارك في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، توج باللقاء مع اعضاء هيئة العمل الفلسطيني المشترك في مكتبكم، هل طويت صفحة التقاتل في المخيم؟
□ عمر القضية الفلسطينية عشرات السنين، وفرزت تداعيات كبيرة جدا في كل العالم ومن ثم تحولت الى قضية العرب، لكن كان لها في لبنان وضع خاص، حيث كان هناك تعاطف كبير مع القضية الفلسطينية والشعب اللبناني كان معها وقدم لها كل ما يستطيع. نحن كجهاز امني منوط بنا دور الحفاظ على الامن في البلد، ولكن ليست لدينا القوة العسكرية اللازمة للتدخل والفصل كما هو حال الجيش، وهذا لا يمنعنا من القيام بادوار سياسية وتوفيقية وبعمل امني استعلامي، وان نستثمر علاقاتنا الطيبة مع الفلسطينيين للتخفيف والحد من هذه الازمة. المديرية العامة للامن العام لديها تاريخ في العلاقة الفلسطينية مختلف فصائلهم، وتحديدًا مع سفارة دولة فلسطين كون الحصرية للمديرية بالتعاطي مع الاجانب، علما ان الفلسطينيين يرتبطون بنا في معاملاتهم واوراقهم الثبوتية، والقانون اناط بنا مسؤولية هذا الملف.

عنها في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها الوطن. وربما كان يجب ان لا نصل الى ما وصلنا اليه، لكن لا بد من القول بأنه، وبالتعاون مع كل المعنيين والمسؤولين، تمكنا من احتواء هذه الحادثة منذ البداية وتفادي الأسوأ، وبالتالي منع حصول تطورات تودي بالبلاد الى امور قد لا تحمد عقباها. كذلك يجب الا ننسى الجهود الكبيرة التي بذلها الجيش من خلال اتخاذ اجراءات ميدانية لمنع الاحتكاك المباشر ووقف اي محاولة لتوتير الجو، فكان لهذا التحرك مفعول حازم منع تطور الحادث، ووضع هذا الملف في عهدة القضاء ليأخذ مساره القانوني، ما جنب لبنان مجزرة كبيرة، بحيث كانت الاجهزة العسكرية والامنية في موقف لا تحسد عليه، لأن الخشية كانت من ان تتطور الاحداث دراماتيكي ما يؤدي الى فلتان امني. الا ان الجيش استوعب الصدمة، وتمكن من تطويق الازمة وامتصاص النقمة والانفعالات. يبقى الالم في نهاية الامر، ان الجيش قام اولا بواجبه على اكمل وجه، والقيادات السياسية والروحية استخدمت ثانيا صوت العقل، وعملت على تهدئة النفوس.

في العيد الثامن والسبعين للامن العام، كانت جردة شاملة عبر حوار مع المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري، ركز فيها على المستجدات الامنية وما قام به من ادوار لوأد الفتن والمشاكل، ووضع المؤسسة والطرق الناجعة لتحسينها في الاستمرار باداء ادوارها لاسيما في خدمة المواطن المقيم والوافد، فاتحة باب امل يتمناه قريبا لانفراج على صعيد الازمات التي يعانيتها لبنان، وفي مقدمها خلو سدة الرئاسة التي هي المدخل لحل كل الازمات الاخرى.

■ نبدأ من المستجدات على الساحة اللبنانية، لاسيما الامنية منها، هل يمكننا القول اننا تجاوزنا قطوع الكحالة؟
□ لا يوجد مستجدات امنية لاننا نعيش منذ سنوات في ظل يوميات امنية، فكل يوم يقع ويالأسف حدث امني او سياسي او اقتصادي. اما بالنسبة الى الحادث المؤلم الذي وقع في بلدة الكحالة، فوجب علينا جميعا تجاوز انعكاساته التي كادت ان تتحول كارثية لولا الجهد الذي قمنا به مع الخيرين وكل الافرقاء، لإبعاد البلد والشعب عن اي انزلاقات خطيرة كلنا في غنى

■ لعبتم دورا محوريا على رأس المديرية في



معكم الامن يتجدد وكل الامكانيات في تصرف العسكريين.

لبنانيين، بدليل ان هناك جوازات منجزة ولم يتقدم اصحابها الى استلامها، وعندما يصير الامر منجزاً ادارياً سنعلن من هي الدولة الشقيقة التي تكفلت بتمويل طبع مليون جواز سفر.

■ يحل عيد الامن العام في ظل خلو سدة الرئاسة الاولى وتسلل الفراغ الى مؤسسات اساسية في الدولة، هل من ضوء للفرج في نهاية هذا النفق المظلم؟

□ لا نفق من دون نهاية، لذا نأمل في ان تكون نهاية الازمة قريبة وقريبة جداً. ولا حل الا باعادة انتظام الامور دستورياً من رأس الهرم الى كل المؤسسات الاخرى، فلا دولة بلا رأس وبلا مؤسسة تنفيذية ومؤسسة تشريعية تعملان بشكل طبيعي، ولا دولة من دون مؤسسات تعمل ومصارف تقوم بدورها الطبيعي وادارات تعمل ونقد وطني متين وغير منهار. على الرغم من الوضع الصعب، لا يوجد مقعد في طائرة قادمة الى لبنان، فكيف اذا انتظمت الاحوال؟

مليون لبناني يفدون دائماً للاضطهاد في لبنان، وكلهم يصرون على الاحتفاظ بالجواز اللبناني حتى لو حملوا جنسية بلد آخر ويعتبرون الجواز اللبناني مصدر فخر لهم. صحيح نحن بلد صغير جغرافياً الا انه كبير على مستوى الاغتراب. ازمة الجوازات بدأ علاجها منذ ايام اللواء عباس ابراهيم وتمكننا من تحقيق توازن، والى اليوم نحن ننجز 3 الاف جواز يوميا ولا اعتقد ان هذه الكمية هي حاجة ملحة

قصرنا في الادارة فهذه مشكلة ومنها جوازات السفر والاقامات وتأشيرات الدخول. ممنوع التصدير بالعمل الاداري وعلى رأسه جواز السفر الذي يشكل جزءاً من سيادتنا. هناك دولة عربية طلبنا منها تقديم مليون جواز سفر وليس مالا لتأمين هذه الكمية، فسألت الدولة الشقيقة لماذا هذه الكمية الكبيرة وعدد سكان لبنان صغير نسبياً، قلنا لها الامر ليس محصوراً بالمقيمين انما بالمغتربين الذين يقدر بـ 17

في العيد الثامن والسبعين للامن العام، عايد اللواء الياس البيسري العسكريين بالقول: "عافاكم الله على كل ما تقومون به وعلى كل الجهد الذي تؤدونه في ظل الظروف الصعبة. اشد على ايدي عائلاتكم الذين يتحملون هذه الصعاب. رهاننا انه معكم الامن يتجدد، ومعنا ستكون كل الامكانيات والقدرات التي تتوافر في تصرفكم. هدفنا واحد، ونحن عائلة واحدة تعمل لأجل لبنان من ضمن مؤسسة رائدة في تنفيذ المهمات المناطة بها، مع التأكيد على اخلاصكم لمؤسستكم ووطنكم".

... ومعاًيداً
العسكريين:
نحن عائلة واحدة
تعمل لأجل لبنان

تجاوزنا حادثة الكحالة والجيش لعب دوراً حاسماً

كل ما بين ايدينا نسخره
للعسكر

لا ترابط بين الحوادث الامنية
التي شهدتها لبنان

عشر عاماً، كنا دائماً شركاء في المسؤولية، واليوم نتحمل جزءاً أكبر منها. تسلمنا المسؤولية القيادية ولكننا لا نزال مع فريق العمل نفسه الذي كنا جزءاً منه. نحن مسؤولون عن ما حصل في السابق كشركاء، واليوم نحن مسؤولين عن ما سيحصل لاننا على رأس المسؤولية. البلاد تمر بظروف صعبة منذ نحو ثلاث سنوات، من جائحة كورونا الى انفجار المرفأ الى الازمة الاقتصادية والمالية. في هذه المرحلة نتأثر أكثر نظراً الى تفاقم المشاكل المالية والاقتصادية التي تواجهنا وتؤثر على عديد المؤسسات في كل المجالات الاستشفائية والتعليمية والمعيشية، كما تؤثر على القدرة التشغيلية للمديرية ونعالج كل الصعاب بما امكن للحفاظ على المؤسسة على مستوى العمل والاداء. المرحلة المقبلة هي مصدر تفاؤل وامل، اما عنوان المرحلة فهو المواجهة وعدم الاستسلام.

■ التدهور الاقتصادي والمالي يترك تداعيات على عديد الامن العام، كيف تتولون معالجة هذا الامر؟ وهل هناك مساعدات من الخارج للامن العام كما الاجهزة العسكرية والامنية الاخرى؟

□ وياللاسف لاننا نتلقى مساعدات من الخارج، بينما الاجهزة العسكرية والامنية الاخرى تحصل على مساعدات خارجية. لكن بفضل عملنا والقوانين المرعية الاجراء، نتمكن من تأمين موارد اضافية نخصصها لمساعدات اجتماعية للعسكريين في المديرية حتى يستطيعوا اكمال عملهم، كما نعمل على اعطائهم المزيد وكل ما يتوافر لدينا نسخره لهم من دون تردد، لان الحاجة كبيرة ومهما قدمنا لهم لا نصل الى الاكتفاء الذاتي. المشكلة في القطاع العام الذي نحن جزء منه الذي يتقاضى العاملون فيه رواتب بالبره اللبنانية، عكس القطاع الخاص الذي ذهب الى الدولار. لكن على الرغم من كل شيء، لن نترك العسكريين وسنكون معهم في كل التفاصيل لاسيما تربوياً وطبيعياً. باشرنا العمل على تأمين طباطبة مستديمة تطمئن العسكريين وعائلاتهم، كما قمنا ايضا بالاتصال بالمؤسسات التربوية لتأمين المنح التعليمية لاولاد العسكريين كافة، كما ستكون لنا مساهمات فردية في حال لم نتمكن من مساعدة ابناء عسكريين في توفير منح في مدارس معينة.

■ عندما يذكر الامن العام يقفز فوراً الى واجهة الاسئلة موضوع جوازات السفر، وقد اعلنتم ان دولة عربية تكفلت بتقديم مبلغ يوازي تأمين مليون جواز سفر، هل هذا الامر قريب وهل من حل جذري لازمة الجوازات؟ وهل يمكن معرفة اسم هذه الدولة الشقيقة؟

□ تناط بالامن العام ثلاث مهمات: ادارية، امنية وسياسية. اذا قصرنا امنياً هناك شركاء في الاجهزة العسكرية والامنية يقومون بالمهام ولا نلام، واذا قصرنا في السياسة فكل الشعب اللبناني يتكلم سياسة ويملاً الفراغ، ولكن اذا

وهي خط احمر ايضا. عندما نتحدث عن امن اللبنانيين، فان الامر ينسحب تلقائياً على امن الرعايا العرب والاجانب، وعلى كل من يقيم على الارض اللبنانية ومن ضمنهم النازحون السوريون. انطلاقاً من مسؤولياتنا نتدخل مع الفلسطينيين محاولين ايجاد حل لمشاكلهم، ونحن لا نخشى من تدهور الوضع، كما ان الخشية من توسع المواجهات لم تكن الحافز لنا لكي نتدخل، لأن اي حادث امني، كبيراً كان ام صغيراً، يجعلنا مسؤولين أكثر، فالمسؤولية المنوطة بنا هي التي دفعتنا للتدخل وليس الخوف. على الصعيد الامني، نحن نستبق اي معطى سلبي ونمنعه من ان يتحول الى واقع ميداني خطير، فالمسؤولية هي الاساس في عملنا وليس الخوف.

■ حصلت مجموعة من الحوادث المتفرقة من القرنة السوداء وعين ابل ومخيم عين الحلوة وصولاً الى الكحالة، هل هي حلقات مترابطة لمسلسل متعمد او مجرد مصادفات؟ وكم قدرة الاجهزة الامنية على التماسك في مواجهة هذه الاحداث؟

□ كل حادثة من الحوادث التي ذكرتها لها ظروفها الخاصة ولا ترابط بينها. فالخلاف العقاري في القرنة السوداء يعود الى زمن الاتراك وهو ليس محصوراً في القرنة السوداء انما موجود في العديد من المناطق اللبنانية مثل العاقورة ولاسا وغيرهما. هذه الخلافات القديمة تتجدد في اوقات ومناسبات معينة وخصوصاً في مواسم شح المياه، وغالبية المناطق اللبنانية غير ممسوحة بشكل نهائي، ولا يمكن ربط حادثة القرنة السوداء بحادثة عين ابل في الجنوب ونتنظر التحقيقات في شأنها لكشف الحقيقة. اما معارك المخيمات فهي منفصلة في مجتمع منفصل ولا ترتبط بحادثة الكحالة، لذلك لا ترابط بين هذه الحوادث على الاطلاق.

■ ما هو تقييمكم لمسار العمل في المديرية العامة للامن العام بعد حوالي ستة اشهر على تسلمكم هذه المهمة، في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد؟ وما هو عنوان هذه المرحلة وكيف تنظر الى المستقبل؟

□ بعد ستة اشهر في المسؤولية، كما قبل اثني